مجلة إشكالات في اللغة والأدب مجلد: 10 عدد: 1 السنة: 2021
ص: 177 - 191 E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الفونيمات التطريزية بين مشروعية المقاربة الوظيفية ومحدوديتها في التصورات الفونولوجية الحديثة

Prosodic Phonemes between Legitimacy and its Limits in the Modern Phonological Perceptions

د.بن شيحة نصيرة*

Dr.Benchiha Nacera

المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان/ الجزائر

University Center of Ahmed Zabana Relizan- Algeria

مخبر الدراسات المتعددة التخصصات في تعليم وتعلم اللغات (الجزائر)

Laboratory of multiple studies in teaching and learning languages (Algeria)

nacera.benchiha@cu-relizane.dz

تاريخ الإرسال:2020/04/20	تاريخ القبول:2020/10/07	تاريخ النشر: 2021/03/30

ملخص البحث

أثارت الفونيمات التطريزية في المقاربات الفونولوجية الحديثة جدلا عميقا، حول مشروعية التطرق إلى البعد الوظيفي لها من عدمه، ومرد هذا الجدل يرجع إلى ارتباط النظرية الفونولوجية بالتصورات المنهجية للنماذج اللسانية التي تحتويها، والتي اتخذت مواقف متباينة من الفونيمات التطريزية، حيث رفضت التيارات البنوية والتوليدية استحضارها ضمن مجالات الاشتغال الفونولوجي، فكان أن تمثّلت الموقف الإقصائي، بخلاف الموقف الفونولوجي المنتسب للتوجهات اللسانية ذات الطابع الإنجازي المتحقق في الواقع الفعلي، التي انحرفت بمسار المقاربة الفونولوجية من البعد الافتراضي التجريدي، إلى البعد الفعلي الذي أقرّ بالدور الوظيفي الذي تفرزه هذه المكونات.

ضمن هذا التصور، انبثقت إشكالية المقالة من صلب هذا الجدل، لتحاول تجلية طبيعة التعامل الفونولوجي مع الفونيمات التطريزية، بتعقب المسارات التحولية المختلفة للمقاربة الفونولوجية، على نحو يسمح بالوقوف على مبررات الإهمال والإعمال للفونيمات التطريزية في التصورات الفونولوجية الحديثة، ودور هذا الجدل الإشكالي في إغناء الأنموذج الفونولوجي الغربي.

الكلمات المفتاح : فونولوجيا، فونيم، تطريز، وقف، نبر، تنغيم.

* بن شيحة نصيرة: nacera.benchiha@cu-relizane.dz

Abstract :

The prosodic phonemes in modern phonological approaches have aroused a deep debate about the legitimacy of addressing the functional dimension or not, and the reason for this debate is due to the connection of the phonological theory with the systematic conceptions of the linguistic models that it contains, which took different positions from the prosodic phonemes, as the constructive and generative trends refused to bring them within the areas of phonological work, this represented the exclusionary position, in contrast to the phonological position associated with the linguistic orientations of the achievementive character achieved in the actual reality, which deviated from the path of the phonological approach from the abstract hypothetical dimension to the actual dimension which recognized the functional role of these components.

Within this perception, the problem of the article emerged from the heart of this controversy, to try to manifest the nature of the phonological dealing with prosodic phonograms, by tracking the different transformational paths of the phonological approach, in a way that allows to identify the justifications for neglect and the realization of prosodic phonograms in modern phonological perceptions, and the role of this problematic controversy in the enrichment of western phonological models.

Keywords: Phonology-Phoneme-Prosody-stop-Stress-rhyming

تصدير:

تنهض المقولات الصوتية الحديثة على شروط منهجية وإجرائية، تسند إلى الإطار النظري الذي تفرزه النظرية اللسانية، والذي يتوافق مع التصور المنهجي الذي تباينت مساراته بين المسار اللساني التجريدي الافتراضي، الذي تأسست عليه ثوابت الرؤية البنوية والتوليدية للغة، حيث انحصر اهتمام اللسانيات في ظل التوجه البنوي ضمن حدود التوصيف المجرد عن الفاعلية الإنجازية، « سعيا لإبراز ما يميز كل لغة عن اللغات الأخرى، باعتبار أن كل لغة عبارة عن نظام خاص من العلامات ***Un système de signes***»[1]، بينما انشغلت مع الأنموذج التوليدي على تقديم رؤية تعكس «كيفية اشتغال ملكة اللغة ***Le fonctionnement du langage*** باعتبار أن اللغات المختلفة، إنما تمثل حالات خاصة لتجلي ملكة اللغة المشتركة بين الآدميين»[2] في الدماغ، لينصرف المسار اللساني الإنجازي إلى تجلية التمظهرات الفعلية التي تغافل عنها

الأنموذجين السابقين (البنوي والتوليدي)، والذي تكرّس بفعل التحول المنهجي الذي شهدته اللسانيات بانبثاق الأنموذج التداولي.

ولما كانت نماذج التنظير الصوتي تخضع للشروط المنهجية التي تفرضها النظرية اللسانية، فقد كان من الطبيعي أن تتحدد إجرائية التحليل الصوتي تبعا للانقسامات المنهجية لمسارات التحليل اللساني، التي انغلقت على النسق مع التيارات البنوية والتوليدية، وانفتحت على السياق مع المقاربات اللسانية ذات التوجه الإنجازي، « وبذلك تأكدت مشروعية التمييز بين النظريات الفونولوجية داخل إمكانات التمييز بين النظريات اللسانية عامة»[3]، على نحو يعكس حدث الترافق المنهجي بين الأنموذج اللساني والأنموذج الصوتي الفونولوجي.

أولا: الروافد المنهجية والإجرائية للنظرية الصوتية الحديثة:

تنهض النظرية الصوتية الحديثة على روافد منهجية وإجرائية، تتحدد معالمها تبعا لطبيعة الاشتغال اللساني الذي يتحكم في توجيه مسارات التحليل الصوتي، التي تتخذ وضعا إجرائيا يتعقب التمظهرات الإنجازية للصوت، والتي تتجلى أبعادها الفيزيولوجية والفيزيائية في ظل المعالجة الفونتيكية (**علم الأصوات العام**)، بينما يسعى المبحث الفونولوجي (**علم الأصوات الوظيفي**) إلى صياغة نماذج تحليلية تنهض على قواعد ومعايير تعين على ضبط الملمح الوظيفي والعلائقي للصوت[4].

ضمن هذا التصور، ارتبطت أوليات المعالجة الفونتيكية بالطرائق الإجرائية التي تفرزها التقنية المخبرية والآلية الرقمية، تماشيا مع المطلب الإجرائي للأنموذج الصوتي، الذي يسعى إلى دراسة « الخصائص المادية للعلامات»[5] الصوتية وتوصيفها، على نحو يعكس التمظهرات الفيزيولوجية والفيزيائية التي يؤّديها الصوت بمختلف تجلياته التركيبية وفوق تركيبية. ومن ثم، فإن المبحث الفونتيكي، يشتغل على ضبط المجال المادي للصوت، المتحقق في الواقع الإنجازي.

بناء على التوجه التحليلي للمبحث الفونتيكي، ارتبطت إجرائية التوصيف الفيزيولوجي والتسنين الفيزيائي، بالتحول العلمي والمعرفي للعلوم التقنية والمخبرية، التي استعان بها علم الأصوات لتصليب دعائم الطرح اللساني، على نحو يسمح بتطويع « قدرات وطاقة اللغة لتلائم الإمكانات التي وفّرها الزمن التكنولوجي»[6]، وهو ملمح استّمد مشروعيته من طبيعة المقاربة

الفونتيكية التي تستوجب عزل الصوت عن السياق اللغوي، والاكتفاء بالمظهر المادي الذي تفرزه المكونات الصوتية، باعتبارها وقائع إنجازية قابلة للملاحظة والتجريب.

ولئن كانت روافد المعالجة الفونتيكية تستمد دعائمها الإجرائية، بالاستناد إلى التقنية الرقمية، والفاعلية المخبرية التي تفرزها العلوم التجريبية ذات البعد التقني والمخبري (كعلم وظائف الأعضاء، وعلم الفيزياء)[7]، فإن المقولات الفونولوجية تستمد حضورها الإجرائي باستثمار محصلة النتائج العلمية الدقيقة التي أفرزتها المعالجة الفونتيكية، والتي تبرز التفاصيل الفيزيولوجية والسمات الفيزيائية للمكون الصوتي، وبذلك تعمد الفونولوجيا إلى تكييف هذه المعطيات الصوتية الفونتيكية وفقا للتصور المنهجي الذي تخضع له النظرية اللسانية، وهو ما يمكن أن تمثله من خلال المقاربة التشجيرية الآتية:

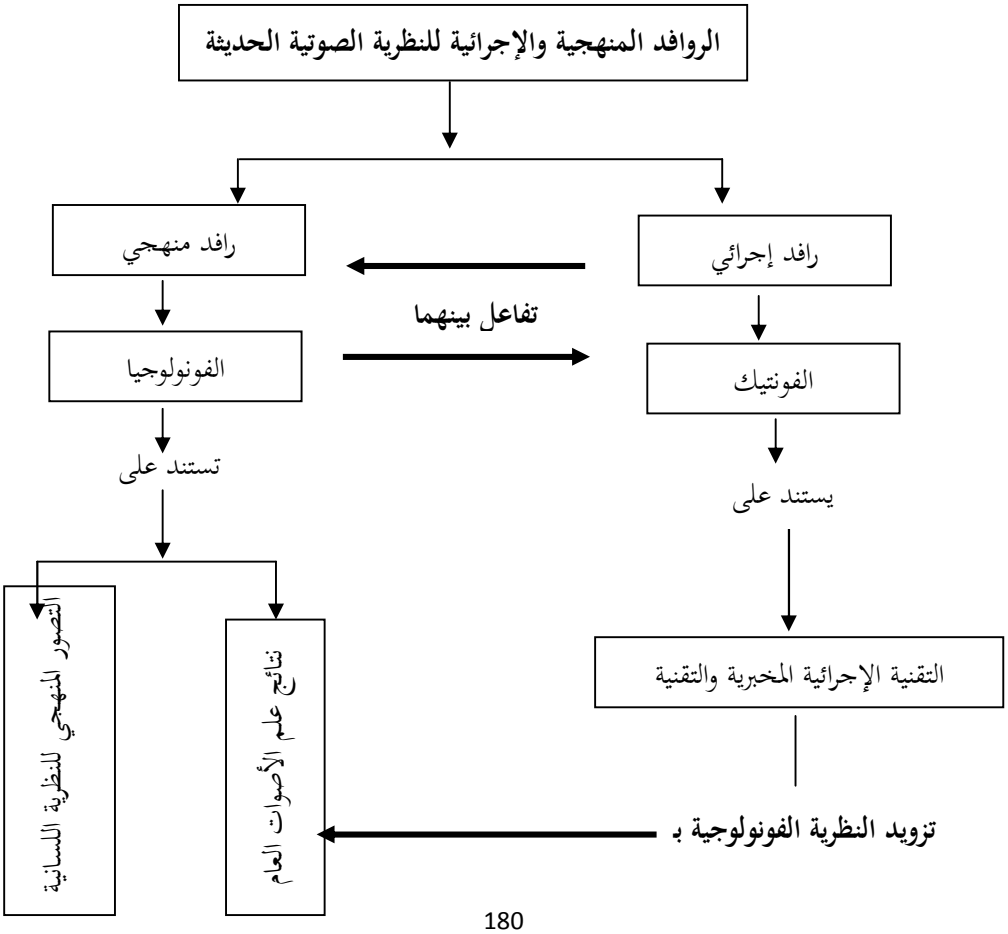

ومن ثم فإن المقاربة الفونولوجية التي استقرت عليها النظرية الصوتية الحديثة، تعكس المقولات الجوهرية التي تنهض عليها النظرية اللسانية، كما تستثمر النتائج التي أفرزها علم الأصوات العام (**الفونتيك**)، ليتسنى لهذا الحقل أن يكتسب مشروعية الانتماء إلى الحقل اللغوي، وهو ما ترسخ ضمن المقاربة الصوتية التي اقترحها "رومان **ياكبسون** ***R. Jakobson***" والتي أشار فيها إلى أن « علم الصوت ***Phonetics*** يقع خارج اللسانيات، تماما مثلما تقع كيمياء الألوان –بتعبير دقيق– خارج نظرية فن الرسم. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة استخدام الأصوات في اللغة [....] هي الجزء المتمم للسانيات، تماما مثلما أن دراسة استخدام الألوان –بوصفها إشارات تصويرية– هي جزء من نظرية الفن التشكيلي ***Figurative***، ولاسيما نظرية فن الرسم»"[8]". وعليه، فالنتائج التي تفرزها المعالجة الفونتيكية لا يمكن أن تخدم الطرح اللغوي، ما لم تكن مترافقة مع التحليل الفونولوجي الذي يعكس البعد الوظيفي والدلالي للصوت.

ولذا فإن الاكتفاء بتوصيف الفعاليات العضوية للجهاز النطقي، والاعتماد على طرائق التحليل الأكوستيكي، يمكن أن يعيننا على تقديم معالجة فونتيكية مؤسسة على رؤية علمية دقيقة[9]، ولكنها عاجزة عن تقديم تفسير وظيفي للمكون الصوتي ضمن النسق اللغوي، فهو مطلب يستدعي الارتهان إلى منطق مغاير في التحليل الصوتي، ودخول « منطقة النظام الصوتي ***phonology*** التي تدرس أصوات اللغة من جانبها اللغوي»[10] الذي يلتفت إلى القيمة الوظيفية والعلائقية للصوت ضمن نسق معين.

ثانيا: الفونيم بين التشكل الافتراضي والفاعلية الإنجازية:

تقر المقاربات الفونولوجية الحديثة بوجود تصورين لضبط الحدود الإجرائية للفونيم، يستند فيها التصور الأول على مقتضيات التنظير اللساني البنوي والتوليدي، بينما ينصرف التصور الثاني صوب تمثل المقولات اللسانية التي تعترف بالبعد الإنجازي للغة. ولذلك ارتبطت طرائق ضبط المجال المفاهيمي للفوينم، بمدارات الاشتغال اللساني، حيث اكتسب الفونيم مفهوما ذهنيا افتراضيا يتماشى مع الرؤية النسقية التجريدية والتوليدية الافتراضية، التي عزلت مكونات اللغة عن الواقع الفعلي، وهو ما دفع إلى التعامل مع الفونيم (***Phonème***) بوصفه أصغر وحدة صوتية ذهنية، يستطيع المتكلم استحضار ملامحها التمييزية في ذهنه[11]، بخلاف الفونيمات التطريزية

(***Prosodies***)، التي تتحدد ملامحها بالنظر إلى القيمة الإنجازية التنويعية التي تتأتّى من خلال الأداء الفعلي.

فلئن كانت المكونات الصوتية التركيبية تركن إلى الملمح الانعزالي بين وحدتي الصامت والصائت، وهو ما يعضد فكرة النسق الافتراضي للغة، فإن الملمح التطريزي يتحقق على مستوى أكبر يستوجب انضمام الصامت إلى الصائت على صعيد الأداء الفعلي، حيث تتأسس تركيبة مقطعية « لها نظامها الخاص المتميز والمتفرد بفضل صوغه الخاص»[12] على نحو تآلفي يسمح باجتذاب الأنساق النبرية والتنغيمية، وما يتخللها من أحياز زمنية صامتة.

ولاشك أن معالم التحقق الصوتي الأدائي تنأى عن مجرد التشكل التجريدي الذي يستعصي عليه عنصر الممارسة الفعلية في الواقع اللغوي، « ولذلك يقال أن الصوتية إنما تخرج إلى الحياة في المقطع»[13]، حيث يتحقق التفاعل بين وحدتي الصامت والصائت على مستوى الأداء التلفظي، بمعزل عن فكرة التقسيم المجرد التي ينخرط بموجبها الصامت والصائت ضمن الفونيمات التركيبية التي يستعصي تحققها الفعلي في الواقع التلفظي.

ثالثا: المقاربات الصوتية ومنطق التعامل مع الفونيمات التطريزية:

1-مفهوم الفونيمات التطريزية:

يحيل مفهوم التطريز إلى تلك التنويعات الصوتية والإيقاعية التي تؤديها الفونيمات فوق المقطعية (**المقطع** (***Syllable***)/ **النبر**(***Accent***)/ **التنغيم** (***Intonation***)/ **الوقف** (***Pause***))، التي تتجاوز الحدود الدنيا للتركيب الصوتي، حيث تستحيل « السلسلة الكلامية إلى متواليات من الصوامت والمصوتات»[14] المنعزلة عن بعضها البعض، بخلاف التمظهرات الصوتية المتعالقة التي يعكسها المؤدى الصوتي للفونيمات التطريزية، التي تشغل نطاقات صوتية « تمتد فوق امتدادات كلامية أوسع من قطعة الصامت أو المصوت»"[15]".

وتتشكل هذه النطاقات الصوتية الكلامية من تلك السلاسل المقطعية المتراكبة، والتي تتأتّى فاعليها الأدائية من خلال الفاعلية الإنجازية للمقاطع الصوتية، التي تفضي -بدورها- إلى استقطاب التلوينات الصوتية التي يمنحها المكون النبري والتنغيمي أثناء الاشتغال اللغوي، وهو ما يسمح بتجلية و« إبراز الحجم الكمي، والتكثيف النوعي لعملية إنجاز الحدث اللساني. [....] ومعلوم أن خطية الحدث اللغوي —حسب اللسانيات المعاصرة- تنسجم في ازدواج السلسلة

المقطعية، وهو المحور الأساسي في التحرك الزمني بسلسلة ما فوق المقطعية، وتمثلها كثافة النبرات واستطالة الأنغام»[16]، وما يتخللها من فجوات صمتية، ينخرط من خلالها الوقف ضمن « عملية الاشتغال اللغوي على مستوى ما قبل الإنتاج، وعلى مستوى الإنتاج»[17] محدثا أثرا صوتيا وإيقاعيا، يتأتّى من خلال اختراق الفضاء النطقي والسمعي بفواصل زمنية متباينة

2–منطق التعامل مع الفونيمات التطريزية من المنظور الفونتيكي:

يتشكل الإطار التحليلي للفونيمات التطريزية وفقا لاعتبارات منهجية وإجرائية تراعي الملمح الإنجازي الذي يسم مختلف تجلياتها، وهو ما تهيأ للمعالجة الفونتيكية مقاربته، فهي إذ تستند إلى المرجعية الإجرائية التقنية والمخبرية، تمتلك أدوات التوصيف الفيزيولوجي والتسنين الفيزيائي الأكوستكي، التي تؤهلها لتقديم رؤية فونتيكية منضبطة، تشتغل على « بسط البراهين الأصواتية من قبيل موضع النطق وكيفيته (أو صفته)» [18] بهدف تحديد المجال الذي تنحصر فيه هذه الفونيمات، ومعالم التمايز بينها وبين بقية الفونيمات.

إن هذا المسعى الذي انخرط بموجبه الفونتيك ضمن الحقول الإجرائية العلمية، دفع إلى التعامل مع هذه الفونيمات وفقا لرؤية انعزالية، تشتغل على توصيف الفاعلية الفيزيولوجية والطاقة الفيزيائية للمكونات المقطعية والنبرية والتنغيمية، عبر طرائق علمية استفادت من مكتسبات الزمني التقني، الذي ساهم في إخراج علم الأصوات العام من الحيز التنظيري الذاتي، المرتهن إلى الكفاءة الذهنية النموذجية لعلماء اللغة، إلى مجال علمي أرحب عوضت فيه الآلية الذاتية في ظل الغياب القصري للمرجعية المخبرية بالتقنية الإجرائية، التي توفرت إثر «انخراط البحث اللساني في مجال الذكاء الاصطناعي»[19].

إزاء هذا الوضع الصوتي الذي استجابت فيه الدراسات الصوتية للتحفيز الصوتي الإجرائي، تحدد الموقف الفونتيكي من الفونيمات التطريزية، بوصفها وقائع إنجازية قابلة للخضوع لآليات التحليل المادي الفيزولوجي والفيزيائي، فكان أن استقرت الأطروحات الفونتيكية على توصيف المقطع بوصفه اتحاد الصامت مع الصائت على مستوى الأداء التلفظي، الذي يؤدي بدوره إلى انبثاق مكون فوق مقطعي تتحدد ملامحه الإنجازية في هيئة إثقال فيزيولوجية، تتمثل في (النبر) الذي يطال بعض المقاطع المكونة للكلمة بصيغة فجائية، تعتري «أعضاء النطق أثناء التلفظ بمقطع ما من مقاطع الكلمة»[20] لاحتوائها « على قدر أكبر من ضغط الرئة بالنسبة

للمقاطع الأخرى»[21]، وبذلك يتخذ **النبر** « شكل ضغط أو إثقال يوضع على عنصر صوتي معين في كلمات اللغة»[22]، مما يساهم في الارتقاء بمستوى درجات البروز والقدرة الإسماعية، ليساهم الوقف بسكونه النطقي على كسر التعاقب النطقي للمتواليات الصوتية، حيث يحيل وقائع الاشتغال اللغوي إلى دفعات كلامية، « تعتبر كل دفعة منها [...] واقعة تكليمية ***Speech Event***»[23] تفصل بينها ففواصل زمنية مفرغة من حدث النطق.

رابعا: الفونيمات التطريزية ومبررات الإهمال في التصور الفونولوجي التجريدي:

لئن سلمنا بثبات الرؤية الفونتيكية حول الفونيمات التطريزية لارتهانها إلى منطق إجرائي واضح المعالم، فإن الاشتغال الفونولوجي قد أثار جدلا عميقا حول مشروعية استقطاب هذه الأنساق الصوتية، وإسناد ملامح وظيفية لها، ومرد ذلك الجدل يكمن في انتساب النظرية الفونولوجية للتصور المنهجي الذي يؤطر النظرية اللسانية، ولذلك تأسست الثوابت المنهجية والإجرائية للمقاربة الفونولوجية تبعا للمنطلق اللساني الذي تعتمد عليه، حيث ترسخت فكرة الأخذ بالأنموذج الفونولوجي في ظل المقترح التصوري الذي تفرزه النظرية اللسانية.

ولما كانت مرتكزات التحليل الفونولوجي تمتاح منطلقاتها من التصورات المنهجية للنظرية العامة، فإن تعدد مسارات الدرس اللساني، دفع إلى انبثاق مقاربات فونولوجية اتخذت مواقف متباينة من الفونيمات فوق تركيبية (أو التطريزية)، حيث تمثلت الأطروحات الفونولوجية ذات التوجه النسقي المغلق الموقف الإقصائي، لكونها مكونات صوتية عصية على التملك لآلية التحليل الفونولوجي، بخلاف إمكانية انصياعها لآلية التحليل الفونتيكي. ولذا اكتفى الأنموذج الفونولوجي النسقي بالإشارة إلى مشروعية الإعمال الفونتيكي، لعجز المقاربة الفونولوجية عن احتوائها وظيفيا.

أما الاشتغال الفونولوجي الذي مارس حضوره في ظل النظرية الوظيفية التي تعكس المنظور الوظيفي للصوت لدى "**فيرث*Firth***"، والنظرية التوليدية الحديثة (**ما بعد المعيار**)، فقد تجاوز فكرة الأخذ بالموقف الانعزالي الفاصل بين الفونيمات التركيبية، والفونيمات التطريزية من جهة، والدرس الفونتيكي والفونولوجي من جهة أخرى، إذ تهيأ له مباشرة فعل « الانتقال إلى اختبار فرضيات الطابع المتعدد الأنساق للتعبير عن البنية الفونولوجية الغنية للجملة، وللكلمات التي تؤلفها باعتبارها تعددية أو متعددة، مكونة من أنساق مقولات فونيمية وتطريزية متعالقة فيما بينها»[24] على نحو ساهم في انبعاث مشروع فونولوجي ينهض على مقولات التعالق بين

الفونيمات الدنيا والفونيمة التطريزية لدى "**فيرث*Firth***"، ومقولات التكامل المعرفي بين الفونتيك والفونولوجيا لدى "**تشومسكي *N.Chomsky***".

1-مبررات الإهمال الوظيفي للفونيمات التطريزية في التصور الفونولوجي البنوي:

تمثّل التصور الفونولوجي البنوي الموقف الإقصائي للفونيمات التطريزية، حيث رفض استحضار هذه المكونات ضمن مجالات الاشتغال الوظيفي الذي تعكسه المقاربة الفونولوجية، إذ تعاملت معها بوصفها « وقائع هامشية»[25]، لا يمكن الالتفات إلى ملامحها **الإنجازية** لصياغة معالم أنموذج فونولوجي ينهض على المقولات اللسانية البنوية ذات التوجه التجريدي الذي اختار التفاعل مع اللسان، وتغافل عن القيمة الأدائية التي يتمظهر بها الكلام[26].

تبعا لهذه المرجعية البنوية، أصرّ الأنموذج الفونولوجي على إقصاء مجمل الوقائع الصوتية التي تتعدى الحدود القطعية للصوت (المتمثلة في الصامت والصائت)، واكتفى بتفعيل أفق التحليل الفونتيكي الذي يتجاوب مع الملمح الإنجازي المادي فحسب.

وفي ظل هذا الإعمال الفونتيكي للفونيمات التطريزية، لم يتسن للفونولوجيا البنوية سوى الإقرار باستحالة إخضاعها لآلية التحليل الفونولوجي، التي تتعارض منطلقاتها التصورية ذات الملمح التجريدي الافتراضي مع القيمة الإنجازية التي تؤديها هذه الفونيمات، وهو ما دفع إلى استثنائها من حسابات التحليل الفونولوجي، والاكتفاء بالملمح الوظيفي الذي يؤدّيه الفونيم بوصفه وحدة ذهنية صغرى قابلة للانتساب إلى التحليل اللساني لانتفاء البعد الإنجازي عن معالمه[27].

وقد كان من نتاج هذه الرؤية، أن عمدت الفونولوجيا الوظيفية إلى تفعيل "**آلية التعارض الاستبدالي**" لدراسة « الملامح أو السمات المميزة المكونة للفونيمات»[28] وفقا لمعالم التمايز والتضاد التي تتأتّى على المستوى النطقي أو الأكوستيكي، والتي تستلزم حضور بدائل لغوية تعين على تحديد الملمح التميزي للفونيم.

ولما كانت الفونيمات التطريزية تتمظهر على مستوى الاشتغال اللغوي في هيئة صوتية تراكبية تعكس تنويعات إيقاعية ناتجة عن الضغط الذي يؤديّه النبر، والاتجاهات اللحنية المتباينة التي يفرزها التنغيم والوقف، عمدت الفونولوجيا البنوية إلى تعطيل الفاعلية الوظيفية للوقائع التطريزية، وبذلك انحصر أفق التحليل الفونولوجي ضمن التصور العام للسانيات « التي رتبت بيتها

النظري والمنهجي بتهميشها لجملة من الظواهر "المصاحبة للغة"[....]باعتبارها خارج لسانية ذات صلة بالسلوك غير اللفظي، أو باعتبارها في أحسن الأحوال ترتبط بالكلام وبالإنجاز، وإذن فهي غير مميزة»[29] على الصعيد اللساني.

ولم يكتف الأنموذج الفونولوجي البنوي باستبعاد الفونيمات التطريزية بفعل المعايير التي اشترطها "**مبدأ التعارض الاستبدالي**" لمدرسة براغ، وإنما تجاوب –أيضا– مع المسلك التحليلي الذي اقترحه "**أندري مارتيني**"، والقائم أساسا على إجرائية "**التقطيع المزدوج (*Double Articulation*)**"، التي تستوجب الانغلاق على مستويات التحليل التي تفضي إليها تمفصلات اللغة، والتي يمكن أن نتمثلها من خلال المقاربة التشجيرية الآتية:

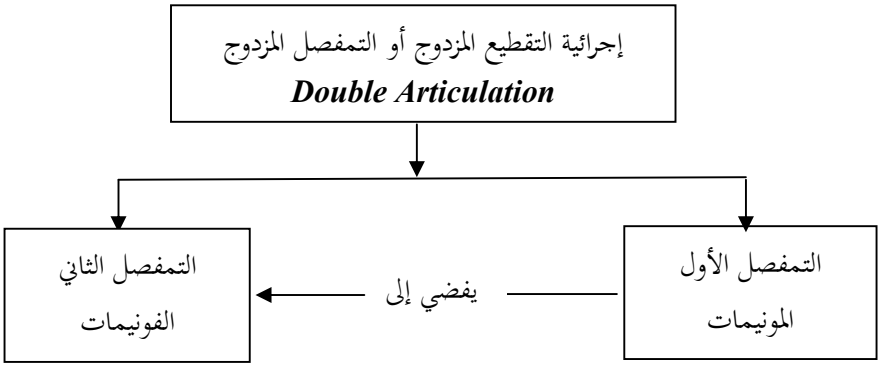

يتضح من خلال المخطط التشجيري أن إجرائية التمفصل المزدوج (***Double Articulation***) التي أشار إليها "**أندري مارتيني**" ترتد إلى تمفصلين، أحدهما يتجلى عبر توليفة من **المونيمات** الدالة التي تنحصر عند حدود التمفصل الأول[30]، ليتهيأ للتمفصل الثاني (**الفونيمات**) التمظهر بفعل تقطيع النسق اللغوي إلى وحدات فونيمية لا تمتلك دلالة في حد ذاتها، ولكنها قادرة على إحداث تمايز دلالي، « فإذا كانت قائمة الوحدات الدالة للغة ما مفتوحة (لأن اللغات كلها في تطور مستمر)، فإن قائمة الفونيمات مغلقة وتشكل نسقا»[31] تركيبيا، يرفض إخضاع الوقائع التطريزية بمختلف تمظهراتها لإجرائية التقطيع المزدوج، بحكم انتمائها إلى بنية تركيبية تقبل « الامتداد فوق متواليات من الوحدات الفونيماتية»[32] ليكون لها بذلك، « تعلق

بالمقاطع والكلمات، وبوحدات أكبر من قبيل جزء الجملة والجملة»[33] يستحيل إخضاعها لإجرائية التمفصل المزدوج.

2-مبررات الإهمال الوظيفي للفونيمات التطريزية من المنظور التوليدي التأسيسي:

تماشيا مع الموقف الإقصائي الذي تمثله التصور اللساني البنوي، استمر مشروع تهميش الفونيمات التطريزية مع الأنموذج الفونولوجي، الذي أفرزته النظرية التوليدية (**المعيار**)، التي استقطبت ركاما من المعارف والمفاهيم ذات البعد العلمي التجريدي، الموغل في تبني المقولات الرياضية، والمنطقية الصورية، فكان أن انحصر «موضوع الفونولوجيا [....]في البنيات الفونولوجية العميقة المرتبطة بالكفاءة»[34]، التي تتفاعل مع الطاقة التوليدية التي تفرزها البنية العميقة، بينما تتجسد وقائع الإنجاز للفونيمات التطريزية ضمن حدود البنية السطحية، حيث تتأتى مكنة الإدراك الفعلي عبر معالم فونتيكية، تختزل الفاعلية الأدائية للتطريزيات ضمن معايير التحديد الفيزيائي والفيزيولوجي.

وعليه انساقت الفونولوجيا التوليدية صوب تمثل الموقف الإقصائي، الذي انبعث إثر الانشغال بالطاقة التوليدية التي تفرزها الكفاية اللغوية، ولهذا السبب اكتسبت الفونيمات التطريزية موقعا هامشيا، نتيجة لارتباط تجلياتها الصوتية بالأداء اللغوي، الذي يعكس البنية السطحية للغة.

خامسا: مقتضيات الإعمال الوظيفي للفونيمات التطريزية:

إن الإيغال في تبني المقولات الفونولوجية التي انغلقت على معايير التحليل الفونولوجي النسقي والتوليدي بفعل التحفيز اللساني البنوي، والافتتان بالنحو التوليدي (المعيار)، دفع إلى انبثاق مقاربة فونولوجية متصلبة، أثبتت عجزها عن احتواء التصور الوظيفي للوقائع الإنجازية التي تفرزها الفونيمات التطريزية، الأمر « الذي فرض بالضرورة إعادة تكييف الأدوات النظرية والاستراتيجيات الإجرائية»[35] على نحو يسمح بإدراج هذه الفونيمات ضمن تمفصلات التحليل الفونولوجي بتقليص دور الأنموذج النسقي والتوليدي المعياري.

بناء على هذا التصور الفونولوجي المنفتح على الإمكانات الوظيفية التي تمنحها الفونيمات التطريزية، تكشفت معالم أطروحة فونولوجية تجاوزت فكرة الأخذ بالقيمة الإنجازية المجردة، بمنأى عن الفاعلية الوظيفية التي ينهض عليها التصور الإيقاعي لمختلف الوقائع الصوتية

التطريزية، بالاعتماد على جملة من المقولات المركزية للصواتة التطريزية[36]، التي تعكس الأنموذج الفونولوجي الذي انفلت عن أسر المقاربات النسقية، التي حصرت رؤيتها حول الملمح الافتراضي الذي يكتسبه الفونيم، والذي أهلّه لأن يكون الوحدة المثلى للتحليل الفونولوجي في ظل الأنموذج البنوي.

فإذا كان الأنموذج الفونولوجي الذي اعتمد على المنطلق اللساني التجريدي (اللسانيات البنوية، واللسانيات التوليدية)، قد تعامل مع الفونيم بوصفه وحدة ذهنية صغرى، غير قابلة للاجتزاء إلى وحدات صوتية أصغر أو الامتداد إلى وحدات أكبر، فإن الصواتة التطريزية التي استحضرت الفاعلية الإنجازية للصوت ضمن حسابات التحليل الوظيفي، قد تمكنت من اقتراح أنموذج تفاعل مع« امتدادات كلامية أوسع من قطعة الصامت أو المصوت»[37]، فكان أن انبثقت معالم مقاربة فونولوجية، أشارت إلى إمكانية إدراج المكون التطريزي ضمن تمفصلات فونولوجية تعترف « بنوعين مختلفين من العناصر الفونولوجية: الوحدات الفونيمية ***Phonème*** والتطيرزات ***Prosodies***»"[38]"، وهو ما تسنى لـ"**فيرث *Firth***" مباشرته، بتقديم أنموذج فونولوجي استفاد من انحصار المقاربة الفونولوجية البنوية والتوليدية (المعيار) ضمن الحدود القطعية، حيث عمد إلى تعزيز التحليل التطريزي بأنساق متعددة تتجاوز أحادية النسق الفونيمي المغلق.

بناء على هذه القراءة التقويمية للأنموذج الفونولوجي الذي أهمل الفاعلية الوظيفية للفونيمات التطريزية، قدّم "**فيرث *Firth***" استراتيجية تحليلية مغايرة، تكشفت ملامحها من خلال « الانتقال إلى اختبار فرضيات الطابع المتعدد الأنساق للتعبير عن البنية الفونولوجية الغنية للجملة، وللكلمات التي تؤلفها باعتبارها تعددية أو متعددة، مكونة من أنساق مقولات فونيمية وتطريزية متعالقة فيما بينها»"[39]" على نحو متكافئ، يلتفت إلى الملمح الافتراضي للفوينم والفاعلية الإنجازية للفونيمات التطريزية ودورها في إغناء التصور الفونولوجي.

الخاتمة والنتائج:

وفي الختام، يمكن الوقوف على طبيعة التعامل مع الفونيمات التطريزية من خلال المقولات الجوهرية التي نجملها على النحو الآتي:

– يتحدد منطق التعامل مع الفونيمات التطريزية تبعا للأنموذج اللساني الذي يسيّر التصور المنهجي للنظرية الفونولوجية.

– اتخذت المقاربة الفونولوجية ذات المنحى البنوي والتوليدي الموقف الإقصائي، نظرا للطبيعة الإنجازية التي تسم الفونيمات التطريزية، والتي تتنافى مع المنطلق اللساني للنظرية البنوية والنظرية التوليدية.

– لجأت المقاربات الفونولوجية ذات التوجه البنوي إلى آليتي: "**التعارض الفونتيقي الاستبدالي**" و"**التقطيع المزدوج**" تماشيا مع الملمح التجريدي الذي تأسست عليه المنطلقات اللسانية البنوية.

–اكتفت المقاربات الفونولوجية بإخضاع الفونيم لآليتي "**التعارض الفونتيقي الاستبدالي**" و"**التقطيع المزدوج**"، لتكافئ سمات الفونيم الافتراضية الذهنية مع التصور المنهجي الذي تأسس عليه الأنموذج الفونولوجي البنوي.

–عمد التيار التوليدي (المعيار) إلى إقصاء الفونيمات التطريزية، لأنها تعكس التمظهر السطحي للأداء اللغوي، ولا تعكس الطاقة التوليدية للكفاءة اللغوية التي اكتسبت موقعا مركزيا ضمن الأنموذج اللساني التوليدي.

–تمكنت الفونيمات التطريزية من تعزيز موقعها الوظيفي ضمن المقاربات الفونولوجية التي التفتت إلى القيمة الإنجازية التي تفرزها المكونات اللغوية ضمن وسط تواصلي تفاعلي.

هوامش:

1– عبد الجبار بن غربية، مدخل إلى علم النحو العرفاني، (نظرية رونالد لانقاكر)، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط01، 2010، ص14.

2– المرجع نفسه، ص14.

3– مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص14.

4– ينظر، محمد كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، مصر، 2000، ص65.

5–سعد عبد العزيز مصلوح، دراسة السمع والكلام، صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الادراك، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2000، ص12.

6–محمد الماكري، الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1991، ص06.

7-ينظر، رومان ياكبسون، 6 محاضرات في الصوت والمعنى، ترجمة حسن ناظم، وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1994، ص32 وما بعدها.

8-المرجع نفسه، ص75-76، وينظر ص143.

9-ينظر، المرجع نفسه، ص34.

10-المرجع نفسه، ص50.

11- ينظر، محمد كمال بشر، علم الأصوات، ص487.

12- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2003، ص16.

13- حسام سعيد النعيمي، جهود القدماء في دراسة المقطع الصوتي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة العشرة، ع40، 2003، ص65.

14- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2012، ج01، ص56.

15- المرجع نفسه، ج01، ص58.

16- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط02، 1986، ص264.

17- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص76.

18- أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص87.

19-مبارك حنون، الصواتة المعرفية، والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوية، عالم الكتب، إربد، الأردن، 2013، ص09.

20- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط03، (د.ت)، ج01، ص22، وينظر، محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، (إستراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2005، ص46.

21-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1997، ص162.

22-كمال أبو ديب، في البنية الإيقاعية للشعر العربي، نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1974، ص220.

23- محمد كمال بشر، علم اللغة العام، قسم الأصوات، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1971، ص270.

24-مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير، ص14.

25- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص16.

26-ينظر، مبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، دار البيضاء، المغرب، ط01، 1987، ص19 ومابعدها.

27-ينظر، المرجع السابق، ص16-17.

28- عبد الفتاح بنقدور، اللغة دراسة تشريحية –إكلينيكية، دار أبي قراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ط01، 2012، ص153.

29-مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص37.

30-ينظر، أندريه مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، دار الافاق، ص19، وماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط01، 2012، ص223.

31-ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص224.

32- أحمد البابيي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص58.

33- المرجع نفسه، ج01، ص58.

34- مبارك حنون، في الصواتة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص24.

35-مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير، ص23.

36-ينظر، المرجع السابق، ص15.

37- أحمد البابيي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، ج01، ص58.

38- مصطفى بوعناني، في الصوتيات العربية والغربية، أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي، ص19.

39-المرجع نفسه، ص19-20.